

۱- ۲۰۰۸/۸/۳۱ تا ۲۰۰۸/۷/۲۷
 ۲- ۲۰۰۸/۷/۱۸ تا ۲۰۰۸/۷/۱۷
 ۳- ۲۰۰۸/۷/۱۶ تا ۲۰۰۸/۷/۱۵
 ۴- ۲۰۰۸/۷/۱۴ تا ۲۰۰۸/۷/۱۳
 ۵- ۲۰۰۸/۷/۱۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱۱
 ۶- ۲۰۰۸/۷/۱۰ تا ۲۰۰۸/۷/۹
 ۷- ۲۰۰۸/۷/۸ تا ۲۰۰۸/۷/۷
 ۸- ۲۰۰۸/۷/۶ تا ۲۰۰۸/۷/۵
 ۹- ۲۰۰۸/۷/۴ تا ۲۰۰۸/۷/۳
 ۱۰- ۲۰۰۸/۷/۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱

۱- ۲۰۰۸/۷/۳۱ تا ۲۰۰۸/۷/۲۷
 ۲- ۲۰۰۸/۷/۱۸ تا ۲۰۰۸/۷/۱۷
 ۳- ۲۰۰۸/۷/۱۶ تا ۲۰۰۸/۷/۱۵
 ۴- ۲۰۰۸/۷/۱۴ تا ۲۰۰۸/۷/۱۳
 ۵- ۲۰۰۸/۷/۱۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱۱
 ۶- ۲۰۰۸/۷/۱۰ تا ۲۰۰۸/۷/۹
 ۷- ۲۰۰۸/۷/۸ تا ۲۰۰۸/۷/۷
 ۸- ۲۰۰۸/۷/۶ تا ۲۰۰۸/۷/۵
 ۹- ۲۰۰۸/۷/۴ تا ۲۰۰۸/۷/۳
 ۱۰- ۲۰۰۸/۷/۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱

۱- ۲۰۰۸/۷/۳۱ تا ۲۰۰۸/۷/۲۷

۱- ۲۰۰۸/۷/۳۱ تا ۲۰۰۸/۷/۲۷
 ۲- ۲۰۰۸/۷/۱۸ تا ۲۰۰۸/۷/۱۷
 ۳- ۲۰۰۸/۷/۱۶ تا ۲۰۰۸/۷/۱۵
 ۴- ۲۰۰۸/۷/۱۴ تا ۲۰۰۸/۷/۱۳
 ۵- ۲۰۰۸/۷/۱۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱۱
 ۶- ۲۰۰۸/۷/۱۰ تا ۲۰۰۸/۷/۹
 ۷- ۲۰۰۸/۷/۸ تا ۲۰۰۸/۷/۷
 ۸- ۲۰۰۸/۷/۶ تا ۲۰۰۸/۷/۵
 ۹- ۲۰۰۸/۷/۴ تا ۲۰۰۸/۷/۳
 ۱۰- ۲۰۰۸/۷/۲ تا ۲۰۰۸/۷/۱

۱- ۲۰۰۸/۷/۳۱ تا ۲۰۰۸/۷/۲۷

حملها أو إنشاء إجازة الأمومة. ٢- العامل المكلف بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية. ٣- العامل في إجازته السنوية أو المرضية... الخ.
أي أن المشروع قصد عدم إنهاء خدمة العامل خلال الفترات المضروبة في الحالات المذكورة، إلا أن ذلك لا يعني الحظر على رب العمل بتوجيه إشعار بإنهاء خدمة العامل في الفترة المذكورة إذا كانت فترة الإنهاء المبينة في الإشعار خارج المدة المذكورة في المادة ٢٧/أ إذ يجوز لصاحب العمل ممارسة الحق في إشعار العامل بإنهاء خدمته وتبلغ العامل بهذا الإنهاء أثناء الفترات المذكورة بشرط أن يكون الإنهاء الفعلي لخدمة العامل خارج المدة المذكورة وذلك حرصاً من المشروع أن لا تكون الحالات المذكورة سبباً في إنهاء خدمة العامل.

وحيث أن المدعية تباعت- حسبما توصلت إليه محكمة الموضوع- إشعار إنهاء عملها أثناء إجازتها ولكن الإنهاء خارج الإجازة إذ أن إجازتها كانت تنتهي في ٢٠٠٥/٨/٢ في حين أن إنهاء خدمتها حسب الإشعار كان اعتباراً من تاريخ إنهاء عقد عملها في ٢٠٠٥/٨/١٧ فيكون المطعون ضدها قد مارست حقها على مقتضى القانون، وتكون محكمة الاستئناف إذ ردت الطعن من هذه الناحية طبقت القانون تطبيقاً سليماً ومحكماً تقرها على صواب النتيجة التي توصلت إليها.

وعليه و حيث أن سببي الطعن لا يردان على القرار المطعون فيه ويستوجبان الرد فإن الطعن منه يغدو مستوجب الرد.

فلهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قرار صدر بتاريخ ١٧ ذو الحجة سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٦/١٢/٢٠٠٧ م

القاضي المتراحم

عضو

عضو

عضو
رئيس الديوان

دقيق ر/ح